المصارف العربية في مواجهة مشاكل الإقراض الداخلي
" مشكلة الديون المصرفية المتعثرة " [1]

أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، على دعوتهم لي للحديث ضمن برنامج هذه الندوة، التي تمثل واحدة من سلسلة الندوات القيمة التي ينظمها إتحاد المصارف العربية في مختلف مجالات العمل المصرفي.

وكما تعلمون فإن كثيراً من البنوك تواجه الآن عدداً من المشاكل، لعل من أهمها على المستوى العالمي هو مشكلة الديون الخارجية المتعثرة التي يقتضي حلها – في رأينا – ضرورة تضافر جهود كل من الدائنين والمدينين. وهناك على المستوى المحلي مشكلة الديون الداخلية المتعثرة. وسوف يكون موضوع هذه المحاضرة هو مشكلة الديون الداخلية المتعثرة التي تواجه المصارف العربية.

والحديث عن مشكلة الديون المصرفية الداخلية المتعثرة عموماً يقتضي في البداية إلقاء الضوء على طبيعتها، وما يجب إتخاذه من إجراءات بهدف الحد من هذه الظاهرة في الدول العربية. وأرجو أن تسمحوا لي أن أعرض أخيراً مشكلة الديون الصعبة الداخلية التي واجهت البنوك الكويتية.

أما من ناحية طبيعة المشكلة، فإنه يمكن القول إن أهم نوع من مخاطر الإقراض هو عدم قدرة المدين على خدمة الدين وعدم مقدرته على السداد عندما يحين موعد الإستحقاق، وما يترتب على ذلك من تحول التسهيلات الإئتمانية إلى ديون متعثرة. ويعتبر هذا النوع من المخاطر أحد المشاكل الجوهرية التي تواجه دائماً أي جهاز مصرفي. وفي الظروف العادية يتوقف نجاح الإدارة المصرفية في هذا المجال على مدى قدرتها على التوفيق والملاءمة بين إعتبارات الربح والمخاطر المحتملة من توظيف ما لدى البنوك من أموال.

ومع التسليم بوجود الديون المتعثرة كأحد مخاطر العمل المصرفي، إلا أنه قد تتفاعل مجموعة من الظروف غير المتوقعـة تؤدي إلى تحول هذه المخاطـر المحتملة إلى مشكلة

[1] ألقيت في ندوة إتحاد المصارف العربية في باريس، خلال الفترة ٢٦ – ٢٧ من شهر مارس عام ١٩٨٧.

واقعية، مما يعرض الإقتصاد المحلي بصفة عامة، والقطاع المصرفي بصفة خاصة، إلى الدخول في سلسلة من الأزمات التي تؤثر سلباً في مستوى النشاط الإقتصادي في الدولة، إذا لم يتم تدارك الموقف في الوقت المناسب بإستخدام الأدوات المناسبة التي يمكن من خلالها إحتواء المشكلة.

وأما عن أسباب تعثر الديون المصرفية الداخلية، فإن النظرة العامة تسمح القول بأن لها أسباباً مشتركة: بعضها خارجي ناجم عن العلاقات الإقتصادية الدولية، وخصوصاً العوامل التي تحكم الصادرات والواردات السلعية وما تعكسه من آثار في داخل الدولة، والبعض الآخر محلي، وعادةً ما يكون مرتبطاً بدرجة التقدم الإقتصادي، ويختلف في الدول الصناعية المتقدمة عنه في الدول النامية. ولا يتسع المجال هنا لذكر أسباب تعثر الديون المصرفية في الدول الصناعية المتقدمة، ويمكن تعداد أسباب تعثر الديون الداخلية في الدول النامية. ومنها الدول العربية – على النحو التالي:

أولاً : أسباب تتعلق بجانب الطلب على الإئتمان:

فإذا كانت القروض التي تقدم إلى الحكومة أو الهيئات الحكومية أو المؤسسات التي تضمنها الحكومة لا تثور بشأنها مشكلة عدم القدرة على السداد، فإن الوضع يختلف بالنسبة للتسهيلات الإئتمانية التي تمنح للقطاع الخاص، سواء للأفراد أو المشروعات. ففي كثير من الأحيـان لا تتوافر الضمانات الكافية بالنسبة للقروض الشخصية، كما أن غالبية المشروعات في البلاد النامية ذات حجم صغير أو متوسط، وفي معظم الأحيان لا تتبع نظاماً محاسبياً يتيح للبنوك تقييم وضعها المالي على نحو دقيق، إما بهدف التهرب من دفع الضرائب، أو عدم الإعلان عن أصول معينة بقصد إستخدامها كضمانات في الحصول على قروض من السوق التمويلية غير المنظمة والتي تحتل مكانة هامة في كثير من البلاد النامية.

ثانياً : أسباب تتعلق بجانب عرض الإئتمان المصرفي:

وهى التي ترجع إلى أخطاء الإدارة المصرفية، سواء قبل الموافقة على التسهيلات الإئتمانية أو بعدها. ومن أمثلة ذلك، عدم الدقة في فحص ما يقدم إلى البنك من دراسات حول الجدوى الإقتصادية للمشروعـات التي تطلب التمويـل، وعدم بذل الجهد الكافـي من أجل

تجميع المعلومات اللازمة عن العملاء، وعدم متابعة إستخدام القروض في الأغـراض التي طلبت من أجلها، وتوجيه جزء من التسهيـلات إلى أنشطة غير إنتاجيـة. يضاف إلى ذلك توسـع البنـوك في بعض الأحيـان في منـح القـروض الشخصيـة حيث تلعـب "المجاملات" دوراً هاماً في هذا المجال.

ثالثاً : أسباب ترجع إلى طبيعة الإقتصاد النامي أو مترتبة على الأيديولوجية الإقتصادية التي تتبعها الدولة:

وأهم ما يتصف به الإقتصاد النامـي هو حالة عدم الإستقرار، التي ترجـع إلى عدة عوامل منـها:

- الخلل الهيكلي، حيث يرتكز إقتصاد معظم الدول النامية على إنتاج سلعة واحدة، غالبـاً ما تكون مادة خام، تخضع أسعارها وكمياتها لتقلبات السوق الدولـي الخاص بهذه السلعة وما يترتب على ذلك من آثار، غالباً سلبية، على الوضع الإقتصادي الداخلي للدولة.

- الإرتباط بالسوق العالمي وما يعكسه ذلك من آثار تتمثل في عدم قدرة المشروعات المحلية على منافسة السلع الأجنبية في داخل الدولة، خصوصاً مع زيادة إتجاه الدول النامية إلى إستيراد سلع كاملة التصنيع.

- كثرة التغييرات السياسية المتمثلة في تغيير النظام تماماً أو التغيير المتتالي للحكومات، وما يترتب على ذلك من عدم إستقرار الأوضاع الإقتصادية في داخل الدولة.

رابعاً : مشكلة الديون الخارجية والنظام الإقتصادي الدولي:

من الواضح أن هناك تداخلاً بين مشكلة الديون الخارجية وتعثر الديون الداخلية في الدول النامية. ذلك أن جانباً رئيسياً من هذه الديون الخارجية لا يوجه لأغراض تنموية في هذه الدول، أو أن هذه الأموال لا تستخدم بكفاية تامة، وبالتالي لا تحدث أثراً ملموساً في معدلات الناتج القومي. كذلك فإن الجانب الأكبر من هذه القروض قد يتم من خلال بنوك وبشروط

تجارية بحتة تتمثل في إرتفاع أسعار الفوائد، إضافة إلى تركز الإقراض بالدولار الأمريكي وما تركـه الإرتفاع في سعر صـرف الدولار من الإسهـام في زيـادة عـبء

المديونية. وهذه العوامل مجتمعة، إضافة إلى العديد من العوامل الأخرى، أدت إلى توجيه الموارد الإقتصادية في هذه الدول إلى خدمة الديون الخارجية مما ترك أوضاعاً إنكماشية داخلية أثرت بدورها في حركة النشاط الإقتصادي المحلي، وأدت بالتالي إلى تراجع أرباح المشروعات أو تحقيق خسائر فعلية جعلتها غير قادرة على خدمة الديون أو تسديد الأصل في المواعيد المحددة.

ولا يفوتنا أن ننوه إلى الصعوبات التي تواجهها هذه الدول بسبب طبيعة النظـام الإقتصادي العالمي والقيـود التي يفرضها على القدرات التصديرية لهذه البلدان مما يزيد من حدة الدورات الإقتصادية، الأمـر الذي ينعكس في النهاية على مقدرة المقتـرض – المنتج – على السـداد.

ويمكن القول إن تعثر الدين في غالبية الدول العربية يرجع إلى كل أو معظم الأسباب السابقة. يضاف إلى ذلك أسباب أخرى خاصة بالدول العربية الخليجية، يذكر منها في هذا الصدد توسع البنوك في منح التسهيلات الإئتمانية الشخصية، وما ترتب على الحرب الإيرانية العراقية من غياب عنصر الإستقرار اللازم لنمو النشاط الإقتصادي في المنطقة. على أن أهم أسباب تعثر الديون المصرفية في الدول العربية الخليجية يرجع إلى التغيرات الشديدة في قيم الأصول المالية والعقارية والتي تمثل الجزء الأكبر من الضمانات التي تقدم إلى البنوك للحصول على التسهيلات الإئتمانية.

كذلك فقد تؤدي الظروف الدولية غير المناسبة إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل. ومع إنخفاض القدرة الإستيعابية للسوق الداخلية في الدول العربية الخليجية، فإن معظم هذه الأموال يتجه إلى الإستثمار في أصول محدودة تتمثل في الأسهم والعقارات. ومع إرتفاع السيولة الداخلية تنشأ المضاربة على أسعار هذه الأصول مما يؤدي إلى إرتفاع غير طبيعي في أسعارها، وبالتالي في قيمتـها كضمان تقبله البنـوك لمنح التسهيلات الإئتمانية. ولكن سرعان ما يؤدي إنحسار موجة المضاربة إلى الهبوط الشديد في قيم هذه الأصول، وبالتالي قيمة ما تحوزه البنـوك من ضمانات. وقد يؤدي قيام البنوك ببيع هذه الأصول إلى زيادة المشكلة تعقيداً نظراً للركود الإقتصادي الذي يصاحب إنحسار موجة المضاربة.

ونستخلص مما سبق أن تعثر الديون يرجع إلى أسباب متعددة، وأن منها غير متوقع، وعليه فإن الإجراءات التي يجب إتخاذها لمواجهة هذه المشكلة لا تهدف إلى تجنب كل مخاطر الإئتمان، وإنما إلى التخفيف من حدة هذه المخاطر وعدم السماح لها بالوصول إلى درجـة "المشكلة" التي لا تهدد النظام المصرفي فحسب، وإنما الإقتصاد المحلي برمته.

ومع الأخذ في الإعتبار أن تفاصيل هذه الإجراءات من حيث علاقتها بتعثر الديـون الداخلية يمكن أن تختلف من دولة إلى أخرى تبعاً للظروف الخاصـة بكل دولة، إلا أنه يمكننا طرح الإطار العام الذي من شأنـه التغلب على موضوع تعثر الديون الداخلية، وذلك على النحو التالي:

١. ضرورة إتباع البنوك لسياسة إقراض سليمة ترتكز على أركان أساسية تتمثل في دقة دراسة طلبات الإئتمان، ومحاولة تجزئة المخاطر، ومتابعة التنفيذ:

إن القاعدة الأساسية لإيجاد إدارة حافظة قروض جيدة لابد من أن تقوم على أساس تبني البنك لسياسـات إقراضية مكتوبة تتصف بالوضوح والشموليـة. ومثل هذه السياسات، يتوجب أن تقترن في الوقت ذاته بأسلوب منتظم من جانب البنك لمراجعة عملياته الإقراضية. وعلى المسؤولين في البنك مراعاة وضع سياسة الإقراض ضمن إطار عـام يقوم على أساس منح تسهيلاته الإئتمانية وفقاً لقواعد إقراض سليمة توفر لهذه التسهيلات عنصر الضمان وقابلية التحصيل ضمن سياسة توظيف عامة توفـر الحماية للمودع، والأربحية للمساهم، مع خدمة الإحتياجات التمويلية للمجتمع. كذلك من العناصر الهامة التي يتوجب مراعاتها عند وضع السياسة الإقراضية هـو أن تكون هذه السياسة على درجـة من المرونة التي تعطي البنك سهولة التحرك إستجابة لمستجدات المتغيرات في الأوضاع الإقتصادية. وعلى البنك أن يراعي تطوير سياسته الإقراضية في ضوء موارده المالية المتاحة وجهازه الوظيفـي والخدمات الحالية والمحتملة التـي يقدمها للمجتمع، إضافة إلى الهيكل التنظيمي الذي يضعه البنك لتنفيذ السياسة الإقراضية بما في ذلك وضع نظام فعال للمراجعة الداخلية للقروض ورفع التقارير اللازمة لمجلس الإدارة مع تزويده بالبيانات المختلفة حول إنجازات جهاز الإقراض ووضع حافظة القروض.

إن السياسة الإقراضية السليمة تشمل مجموعة معايير مثل وضع أولويات للتمويل، والتوزيع النسبي لقروض البنك، والحدود القصوى لإستحقاقات القروض، ومستويات أسعار الفائدة، وهامش الضمان، والبيانات المالية التي ينبغي أن يقدمها المقترضون من الأفراد والشركات، وشروط التدقيق الخارجي لميزانيات العملاء، والمبلغ الإجمالي للقروض القائمة بالنسبة لبنود معينة من ميزانية البنك، وتركز الإئتمان، وصلاحيات الإقراض، ووضع تعريف للقروض التي تنطوي على مشاكل ويمكن أن تتحول إلى قروض متعثرة، ونوعية البيانات والتقارير التي يتعين رفعها إلى مجلس الإدارة وأسلوب البنك في متابعة القروض. كذلك فإن السياسة الإقراضية السليمة لأي بنك يتوجب أن تبين نوعية السجلات التي يحتفظ بها البنك، والبيانات والمستندات التي ينبغي أن يحتوي عليها ملف العميل، وطريقة حفظ المستندات، وفترات مراجعة التسهيلات، وذلك لتوفير أسس رقابة داخلية جيدة على عمليات الإقراض. وما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال هو أن السياسـة الإقراضية بما تشمله من معايير مختلفة يتعين أن تكون واضحة ومكتوبة قبل البدء في عملية منح التسهيلات الإئتمانية.

إن فشل إدارة البنك في وضع سياسة إقراضية شاملة يعتبر من الأسباب الرئيسية للكثير من المشاكل المالية التي يواجهها البنك كنتيجة لإرتفاع عدد ومبالغ القروض المتعثرة. ومن هنا يلاحظ أن وضع السياسة الإقراضية لدى أي بنك هو لتحقيق هدف نهائي يتمثل في تقليص عدد ومبالغ مثل هذه النوعية من القروض. ولذلك فإن السياسة الإقراضية يتوجب أن توضع بصورة يتم فيها منع الأسباب التي تؤدي إلى إرتفاع مبالغ القروض التي يمكن أن تتعثر. وهناك أسباب كثيرة تؤدي إلى مثل هذه النوعية من القروض، منها تقديم تسهيلات إئتمانية كبيرة إلى أعضاء مجالس إدارة البنك وإلى الشركات التي يساهم بها هؤلاء الأعضاء دون إتباع البنك لقواعد الإقراض السليمة، وإهتمام البنك بعنصر الربحية على حساب عنصر المخاطرة، وعدم إلتزام البنك بأسس الإقراض السليمة تهيباً مما قد يكون للمقترض من نفوذ، ومنح القروض على أساس بيانات مالية غير كافية، وعدم إستكمال إتفاقيات الإقراض، وتقديم القروض على أساس القناعة الشخصية للجهة المخولة بالإقراض، وضعف الرقابة على القروض بما في ذلك متابعة أوضاع العملاء أثناء فترة القرض، وعدم كفاية أجهزة التحليل المالي لدى البنك، وإتساع قاعدة الإستثناء في عملية الإقراض، ثم الإفراط في عملية منح التسهيلات بدافع المنافسة دون الإستناد إلى المبادئ السليمة للإقراض.

٢. المراجعة الداخلية للقروض:

أشرنا فيما سبق، إلى أن السياسة الإقراضية السليمة ينبغي أن تقترن في الوقت ذاته بأسلوب منتظم من قبل البنك، وذلك لمراجعة عمليات الإقراض للوقوف على أية مشاكل في هذه التسهيلات، وبالتالي إتخاذ ما يلزم من إجراءات كفيلة لإستبعاد مثل هذه المشاكل في وقت مبكر. إن مثل هذه المراجعة لا تتم فقط عند إنتهاء مدة التسهيلات، بل إنها مراجعة مستمرة طوال أجل القروض. والمراجعة الداخلية تمكن البنك من تصنيف التسهيلات الإئتمانية وفقاً لأسس مقبولة، بحيث يتم إقتطاع المخصصات الملائمة وفقاً لتصنيف التسهيلات. وبسبب أهمية المراجعة الداخلية، فإنه حسب التنظيم الحديث في البنوك توجد إدارة مستقلة تقوم بعمليات فحص خاصة لتسهيلات البنك، وذلك لإكتشاف ما قد تنطوي عليه هذه التسهيلات من مشاكل. وفي رأيي أن الطريقة الفعالة لمراجعة القروض داخلياً يمكن أن تتم بصورة مشتركة من قبل إدارة مستقلة للمراجعة بالتعاون مع مدراء القروض، وذلك لكون هؤلاء المدراء على إتصال أوثق بالعملاء وعلى دراية أوسع بمشاكلهم، وهذا يوفر لفريق المراجعة القدرة على إكتشاف أية مشاكل حقيقية في الوقت المناسب.

٣. كذلك يتعين على البنوك المركزية والسلطات النقدية، إنطلاقاً من المسؤولية الملقاة على عاتقها، القيام بدور فعال في هذا المجال:

فمن ناحية، يتوجب وضع الضوابط التي تهدف إلى ترشيد سياسة البنوك في منح الإئتمان ومراقبة إستخدامـه، مع إدخال التعديـلات اللازمـة على هذه الضوابط في ضـوء ما تكشف عنه الظروف. وكذلك تطوير وتدعيم نظام مركزية المخاطر على نحو يسهل على البنوك الحصول على ما تحتاجه من معلومات عن طالبي التسهيلات الإئتمانية أو المدينين. ومن ناحية أخرى، فإن مراقبة ملاءة البنوك وتكوين المخصصات تعتبر من أهم العوامل التي تساعد على إستيعاب أية مخاطر تواجه البنوك بسبب ما قد يظهر من ديون متعثرة.

كذلك فإنه في الدول المهيأة لوجود أسـواق نقدية ومالية فيها، ينبغي على البنوك المركزية أن تساهم في تنمية وتطوير هذه الأسواق ، نظراً لما تؤديه السـوق الماليـة

المتطورة من خدمات فعالة في عمليات تدوير رؤوس الأموال بين المستثمرين والمقترضين. وفي هذا رديف للإقتراض عن طريق البنوك، إضافة إلى ما تبعثه السوق المالية المتطورة من حيوية في النشاط الإقتصادي عموماً.

وبعد هذا العرض لطبيعة الديون المتعثرة وأسبابها وما يتوجب إتخاذه من إجراءات لمحاولة الحد من مخاطرها، إسمحوا لي الآن أن أعطف على جوانب هذه المشكلة في الكويت.

دراسة جوانب المشكلة في الكويت:

واجهت البنوك الكويتية مشكلة الديون المتعثرة خلال عام ١٩٨٤، حيث توقف بعض المدينين عن السداد نتيجة لتعثر حقيقي أو غير حقيقي. وقد إتخذ بنك الكويت المركزي مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى إحتواء وعلاج المشكلة والمحافظة على الوضع المالي السليم للبنوك الكويتية، مع الأخذ في الإعتبار جميع الظروف الخاصة بالمدينين.

ولإمكانية التعرف على مسببات هذه المشكلة في الكويـت، فإنه يمكن القول إن أمور السياسة الإئتمانيـة كانت تسيـر على نحو طبيعي منـذ أوائل السبعينيات وحتى بدايـة الثمانينيات. فمنـذ بداية تلك الفترة شهـدت التسهيلات الإئتمانيـة معدلات نمو مرتفعـة، إلا أنها لم تكن تشكل خطورة على الوضع الإقتصادي العام أو على المراكز الماليـة للبنوك الكويتية، لأنها كانت في معظمها تسهيـلات موجهة إلى وحدات القطاع الخاص المنتجة والقادرة على السداد، والتي تم التوسع فيها تحت تأثير النظرة التفاؤلية للمستقبـل التي سادت البلاد خلال تلك الفترة.

إلا أنه مع بداية الثمانينيات ظهرت عدة تغيرات مهدت الطريق أمام الفورة الإقتصادية غير الطبيعية في الكويت، حيث بدأت معدلات أسعار الفائدة في السوق العالمي في الهبوط منذ أواخر عام ١٩٨١. وترتب على ذلك زيادة توطن رؤوس الأموال، مما أحدث سيولة زائدة لدى البنوك والمستثمرين. وتزامنت هذه الأحداث مع صدور قرار بمنع تأسيس شركات مساهمة جديدة. ونظراً لضيق فرص الإستثمار في الداخل، فقد تم التحول إلى إنشاء شركات تحمل جنسيات دول عربية خليجية وبرؤوس أموال كويتـية . وطرحت أسهم هذه الشركات

في التداول بالسوق الموازية بالكويت "سوق المناخ". ومع إستمرار وجود السيولة الزائدة بدأت حالة المضاربة على أسهم هذه الشركات، وسرعان ما شملت أسهم الشركات الكويتية بالسوق الرسمية، مما أدى إلى الإرتفاع الحاد للقيمة السوقية للأصول المالية وما تبع ذلك من إرتفاع في قيمة العقارات التجارية والإستثمارية، خاصةً مع توسع عمليات التداول الآجل التي أوجدت سوقاً إئتمانياً كبيراً بعيداً عن السوق المنظم.

وقد صاحب هذه العوامل حدوث تغييرات هيكلية في التسهيلات الإئتمانية المحلية التي قدمتها البنـوك التجارية، إرتفعت في عام ١٩٨٠ بما نسبته ٨٠% عما كانـت عليه في عام ١٩٧٨، كذلك لوحظ التغير الكيفي الذي تمثل في توسع البنوك في منح ما يسمى بالقروض الشخصية، والتي وجهت أساساً لأعمال المضاربة، حيث بلغ معدل الزيادة فيها ١٠٠% في عام ١٩٨٠ بالمقارنة بعام ١٩٧٨. كذلك فقد قدمت البنوك التسهيلات الإئتمانية بضمان أصول مالية وعقارية قومت بأسعار السوق في ذلك الوقت، والتي كانت مرتفعة بمعدلات غير واقعية نتيجة لأعمال المضاربة.

وعلى الرغم من الإجراءات كافة التي كان البنك المركزي قد إتخذها في مجال الرقابة المصرفية، إلا أن زيادة حدة المضاربة وقفت عائقاً في سبيل قيام هذه الإجراءات بأداء الدور المطلوب. ونظراً لرغبة البنوك في تحقيق معدلات عالية من الأرباح، فقد تسابقت في منح التسهيلات الإئتمانية، وإرتفع إجمالي التسهيلات العقارية والشخصية والمالية المقدمة من البنوك التجارية إلى القطاع الخاص في عام ١٩٨١ بما نسبته ٤٠%، وإرتفعت بنهاية النصف الثاني من عام ١٩٨٢ بما نسبته ٥٦% عن الفترة المقابلة من العام السابق.

ومنذ منتصف عام ١٩٨٢ تفاعلت مجموعة من العوامل في إحداث مظاهر معاكسة لتلك التي سادت الإقتصاد الكويتي خلال الفترة السابقة. وهي عوامل ركود بما ترتب عليها من آثار في الأنشطة الإقتصادية بصفة عامة، والقطاعات المستفيدة من التسهيلات الإئتمانية بصفة خاصة، وإنعكاس ذلك على البنوك.

ويمكن تقسيم هذه العوامل بحسب طبيعتها إلى داخلية وخارجية، علماً أنها قد عملت بطريقة التأثير المتبادل في إحداث النتائج التي ترتبت عليها. وقد تمثلت العوامل الداخلية في تراجع

معدلات الطلب على السلع والخدمات، وبخاصة في ظل تغير أساليب الإستهلاك غير العادية التي سادت الفترة السابقة مع إحساس بإنخفاض الثروة لدى الأفراد والمؤسسات نتيجة لتراجع قيم الأصول المالية والعقارية. كما تمثلت العوامل الخارجية بتراجع أسعار النفط وأثر ذلك في حجم الإيرادات العامة، وبالتالي في حجم وإتجاهات النمو المتوقع في الإنفاق العام، الذي يعتبر المحرك الأساسي للنشاط الإقتصادي. كذلك فإن إستمرار الحرب الدائرة في المنطقة قد ساعد على تزايد حالة القلق وأثر بالتالي سلباً في النشاط الإقتصادي، إضافةً إلى إنخفاض نشاط إعادة التصدير لعدة أسباب من بينها قيام بعض الدول المجاورة بإفتتاح موانئ جديدة وإتجاهها نحو الإستيراد مباشرةً من الأسواق الخارجية.

ولقد ساعدت هذه العوامل على إظهار نتيجتين هامتين هما، عدم رشاد البنوك في عمليات منح التسهيلات الإئتمانية خلال الفترة الماضية، ثم ما أحدثته أزمة سوق المناخ من آثار سلبية تمثلت في تدني قيم الأصول، وتدهور المراكز المالية للكثير من العملاء المقترضين من البنوك. وقد أدى تفرغ هذه المؤسسات للتصدي لمشاكل مراكزها المالية إلى تباطؤ معدلات الأداء، مما كان له أثره في محدودية الخيارات المتاحة أمامها لمعالجة إختلالات مراكزها المالية، الأمر الذي أدى إلى تراجع قدرة العملاء على خدمة وسداد ديونهم تجاه البنوك، وبرزت بالتالي مشكلة الديون المصرفية المتعثرة أمام البنوك الكويتية.

وإضافة إلى العديد من الإجراءات الرقابية التي كان البنك المركزي قد إتخذها قبل فترة من بداية ظهور مشكلة الديون المتعثرة، فقد قام البنك المركزي أيضاً بإتخاذ إجراءات خاصة لإحتواء هذه المشكلة. وتشتمل الخطوط العريضة لسياسة البنك المركزي في هذا المجال على جانبين هما:

الأول: قام البنك المركزي بحصر المشكلة من خلال وضع " قواعد وأسس في شأن تصنيف التسهيلات الإئتمانية وإحتساب مخصصاتها والأرباح المتأتية منها ". وقد عرفت هذه القواعد التسهيلات الإئتمانية غير المنتظمة وفقاً لمعايير فنية وموضوعية، مثل إستحقاق التسهيلات، وتجاوز حدود السحب، وتسديد الفوائد وأقساط القروض، والإجراءات القانونية ضد العملاء أو شهر إفلاسهم. وقد إشتملت تعليمات البنك المركزي على ضرورة قيام البنوك بتكوين مخصص عام بنسبـة 0% مقابل الجزء غير المشمول بالضمانات من التسهيلات الإئتمانية المنتظمة، وتكوين مخصصات محددة بنسبة تتراوح بين ١٥% و ١٠٠% مقابل الأجزاء غير المشمولة بالضمانات من التسهيلات غير المنتظمة، وطبقاً لأسباب عدم الإنتظام. كما أصدر البنك المركزي

تعليمات في شأن تقييم محافظ الإستثمارات المالية والعقارية وأسس إستهلاك الأصول الثابتة، وذلك بهدف التعرف على المراكز المالية الحقيقية للبنوك.

الثاني: وضع برنامج عمل لتطويق المشكلة وحلها، وهو البرنامج الخاص بتسوية التسهيلات الإئتمانيـة الصعبة، وقد أقـر مجلس الوزراء هذا البرنامـج في شهر أغسطس عـام ١٩٨٦. وتسري أحكام هذا البرنامج على التسهيلات غير المنتظمة التي منحت للعملاء المقيمين قبل بدء العمل به، والذين تظهر مراكزهم المالية وجود عجز. وقد ركز البرنامج على ضرورة مشاركة الدائن والمدين في تسوية المديونية، التي ينبغي أن تتم من خلال إمكانيات المدين وقدراته على السداد، على أن يحافظ له على السكن المناسب والدخل الذي يكفل له ولأسرته العيش الكريم.

ثم نظم البرنامج بعد ذلك مجموعة من المسائل التفصيلية، ومنها:

- وضع إجراءات موحدة للتسوية تلتزم بها جميع البنوك خلال مرحلة جمع البيانات عن المراكز المالية للعملاء، وبيان القواعد التي يتعين إتباعها عند إجراء التسوية.
- المحافظة على سلامة المراكز المالية للبنوك الكويتية، وذلك بتقديم الدعم الملائم لها.
- إلتزام الدولة بالمحافظة على حقوق المساهمين كما هي في ١٩٨٥/١٢/٣١، وإلتزامها بالوفاء بحقوق المودعين.

ومراعاة للجدية والمحافظة على حقوق البنـوك، حرص البرنامج على تقرير حق البنك الدائن في إتخاذ الإجراءات القانونيـة والقضائية إذا لم يقدم المدين البيانات المطلوبة منه خلال المدة المحـددة، أو إذا رفض المدين برنامج التسويـة الذي وضعه البنك، أو إذا تبين للبنك بعد إبـرام التسوية عدم صحة البيانات الماليـة التي قدمها العميل وتمـت التسوية على أساسها، أو إذا إمتنع العميل عن الوفـاء بإلتزاماته الواردة في إتفاقيـة التسوية المبرمـة معه.

ومن الجدير بالذكر أن البنوك لم تبدأ فعلاً في إجراء التسويات إلا منذ بداية هذا العام، وبعد أن أنجزت الإجراءات اللازمة لعمل التسويات. وفي ضوء آخر البيانات والمعلومات

الخاصة بالتسويات يمكن القول إن البرنامج قد حقق تقدماً كبيراً على طريق حل مشكلة الديون المصرفية الصعبة.

وبنك الكويت المركزي إذ يضع في إعتباره الدروس المستفادة من هذه المشكلة، فإنه يعمل على إستحداث مجموعة من الإجراءات والقواعد التي تتلاءم وظروف الإقتصاد الكويتي، وتهدف إلى الحد من مخاطر الإئتمان، وذلك عن طريق ترشيد سياسة البنوك في منح الإئتمان ومتابعته، ومع تشجيع توجيه التسهيلات الإئتمانية إلى القطاعات المنتجة داخل الإقتصاد. كذلك العمل على حماية المراكز المالية للبنوك الكويتية عن طريق وضع معايير خاصة بالملاءة المالية للبنوك، وتكوين المخصصات اللازمة لمواجهة مخاطر الديون المتعثرة. كما يضع البنك المركزي في إعتباره ضرورة العمل على تدعيم دور السوق المالية في تنمية الإدخار وتشجيعه، وتحويل المدخرات إلى إستثمارات، وذلك عن طريق القواعـد التي تسمح بمرونة التعامل في السـوق، سواء بخصوص تنوع الأوعيـة الإدخارية أو بخصوص تحويل الأصول المالية إلى أصول سائلة في أسرع وقت وبأقل تكلفة، أو بالإنتقال من مجال إستثماري إلى مجال آخر.